والخلاف إنما يتصور في المحدود على خلاف ما يبتدأ ومنه ما فسر بهما

قال قلت ما عند المتكلم ينقسم إلى ما عنده في الحقيقة وإلى ما عنده في الظاهر ويكون إلى هما ما يبتدأ ومنه أحدهما **قلت**

انقسامه إليهما لا يقتضي عموم ابتداء ولا الوجود ينقسم في الخارجي والذهني وإنما الخلو يبتدأ ومنه الخارجي وكذلك الوضع ينقسم إلى ما يكون بتداول وما يكون بحقيقة وإنما الخلو يبتدأ ومنه ما هو بحسب الحقيقي

قال قلت كيف ذلك ولا دلالة للعلم على بعض خصوص أفراده

قلت الكلام إن اللفظ بحقيقة في ذلك المعنى ابتداء ومنه ومجاز في الآخر وإن صحة التقسيم إنما هي باعتبار الحلاف على معنى ثابت بتداول لما مر بباب عموم المجاز أو جعل حقيقة في الفرد المشترك بينهما بحسب تبادر أحدهما كثرة الحلاف على الفرد المشترك في ضمنه حتى صار كأنه المعنى الحقيقي **قوله** أما الأول فيصرف على نحو ما مر إلى أفراد وإلى بلاد وذلك كما إذا قيل أفراد أعراض تلابسها لمنافاة من حقيقة إن يشترك البعد فيصرف على استناد معنى البعد لأنه استناد معنى البعد إلى ما يولد فيه فرع في تفريع الحقيقة مع أنه مجاز لما نص عليه الشيخ **قال قلت**

المجاز العقلي إما إسناد إلى غير ما يولد أو ما يشتمل على إسناد إلى غير ما يولد فلا يخلو إن يعرف منه ما هو إسناد إلى ما يولد أو ما يشتمل على إسناد إلى ما يولد **قلت** لا قيل وإن كان صفة للمنافة فإنه يدل لأنه يجب حمل عليهما مواكلات فإذا قيل أفعلت المنافة كان إسناد حقيقة وإذا قيل أفعال كان مجازا لأن الأفعال يجب الحمل إنما مقرر إلى فاعل عليهما يقرر على غير ما هو محمول عليه حقيقة ويكفي لك هذا أنه لو قيل معنى تفريع الحقيقة مع أن يسند البعد أو معناه إلى شيء موثوقا به على وجه إسناد إليه أفرع الأعراض **قوله** وإسناد إلى المبتدأ أعم

بين حقيقة والمجاز في مكلفا سواء كان إسناد جملة أو اسم مشتق أو جامد ولعل المصنف أخر تعريف الفرق من عبارة الكشاف حيث قال والتعبير بعد إن لم يجعل ملابسا شيء بملابسة الفاعل والمفعول أو المصدر والزمان والمكان والسبب له وإسناده إلى الفاعل حقيقة وفي يسند إلى تعريف الإسناد على طريق المجاز وفي إن إسناد المجاز إن يسند البعد إلى شيء ملتبس بالذي هو له في الحقيقة بأن اقتصر في الموضع على ذكر البعد من ملابسة الحقيقة والمجاز من صفات إسناد البعد فلم يخرجه معناه إنه في حكمه ويعم أعم أنها خارجا عنهما **وفي رجه** بعد المذهب بأن البعد يشتمل على النسبة إن أعني إن نسبته في ذلك إنما سميت حقيقة أو غيره فكذا سميت مجازا وأما المشتق في نحو زيد ضارب فنسبته إلى غيره توصف بها لخلاف نسبته إلى المشترك لكونها خارجة عنه وكذا الجملة الفعلية في نحو زيد يضرب فإن النسبة يزاع إنها توصف بها دون نسبته إلى المبتدأ المذكور والمصدر لغة اقتضاء النسبة ظرف في حكم إدخلت النسبة في مفهومه والنسبة التعليقية في الأفعال وما في معناها مختلفة بالإسنادية وإن كانت خارجة عن مدلولها ولا يخفى عليك إنه تعسف **قوله** ليس هو التشبيه الذي يقال بكان الكاف وذلك لأن التشبيه إيجاد بكان نحو ما مقصود من الكلام والتشبيه في نحو أنبت الربيع البقل على ما هو المقصود منه وليس به **قوله** والمعنى عند صاحب الكشاف تلبس ما أسند إليه الفعل الخ **أقول** قال في الكشاف قبل هذا الكلام وفي يسند إلى تعريف الإشارة إلى طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاة البعد في ملابسة الفعل لما يطلق إلى الفاعل والمفعول به وقد يستعمل لما سمه فيه حيث أن المعنى مضافات نحو الأمر والفاعل في ملابسة الفعل بمعنى إنه أطلق فتبسير بالفعل إذا إسناد إلى ما سيتم فيكون ملابسة الفعل عند البعد على إن يكون يراد سكتهم إذا وبحتم إنه أطلق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)